مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية

Journal of Administrative and Economic Sciences

"استراتيجيات إعادة بناء النظام المالي في اليمن: تعزيز دور البنك المركزي لمواجهة التضخم، واستعادة الاستقرار الاقتصادي في ظل الصراع"

د/ محمد يحيى الرشيدي

أستاذ مساعد كلية العلوم الإدارية والإنسانية

جامعة العلوم والتكنولوجيا

m.alrashidi@ust.edu

"استراتيجيات إعادة بناء النظام المالي في اليمن: تعزيز دور البنك المركزي لمواجهة التضخم، واستعادة الاستقرار الاقتصادي في ظل الصراع"

د/ محمد يحيى الرشيدي
أستاذ مساعد كلية العلوم الإدارية والإنسانية
جامعة العلوم والتكنولوجيا

ملخص

تواجه الأنظمة المالية في مناطق الصـــراع مثل اليمن تحديات حرجة ترتبط بتدهور العملة الوطنية، وندرة موارد العملات الأجنبية، والانهيار العام في الهياكل الاقتصادية، وقد أثر الصراع اليمني في تآكل قدرة المؤسسات المالية في أداء وظائفها بشـــكل فعّال، ما انعكس ســـلبًا على أداء البنك المركزي، والقطاع المالي بشـــكل عام، وعلى الحياة المعيشية للمواطنين، حيث يؤدي الانخفاض المستمر في قيمة الريال اليمني إلى ارتفاع التضخم، وتآكل القوة الشرائية للمواطنين، وبالتالي زيادة معدلات الفقر. كما أثر الصـراع بشـكل كبير على تدفق الاسـتثمارات الخارجية، وتهريب رؤوس الأموال الوطنية، مما أدى إلى تراجع الاحتياطيات النقدية، تهدف هذه الورقة إلى اقتراح اســتراتيجيات واقعية وفعالة لإعادة بناء النظام المالي اليمني، وتعزيز دور البنك المركزي في السيطرة على التضـخم، والحفاظ على استقرار العملة. كما تركز على كيفية استعادة ثقة المجتمع المحلي والدولي في النظام المالي اليمني. ولتحقيق ذلك هناك حاجة إلى تدخلات على مسـتويات مختلفة تشـمل الإصـلاحات المؤسـسـية، تعزيز إدارة السـيولة والاحتياطيات، تفعيل الأدوات المالية الإســلامية، تعزيز التعاون الدولي والإقليمي، اســتخدام التكنولوجيا المالية (FinTech)، بناء الثقة وإدارة العلاقات، إعادة الأموال الوطنية المهاجرة، إنشاء سوق مالية وثانوية، وتقليل فاتورة الاستيراد. وقد خلصت الورقة الحالية إلى جملة من التوصيات العملية قصيرة وطويلة الأجل، بهدف المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي والدفع بعجلة التنمية.

الكلمات الافتتاحية: استراتيجيات بناء النظام المالي، البنك المركزي اليمني، الاستقرار الاقتصادي.

"Strategies for Rebuilding the Financial System in Yemen: Enhancing the Role of the Central Bank to Combat Inflation and Restore Economic Stability Amidst Conflict"

Dr. Mohammed Al-Rashidi
Assistant Professor, College of Administrative and Human Sciences
University of Science and Technology

Abstract

Financial systems in conflict areas like Yemen face critical challenges related to the deterioration of the national currency, scarcity of foreign currency resources, and the overall collapse of economic structures. The Yemeni conflict has eroded the ability of financial institutions to perform their functions effectively, negatively impacting the performance of the central bank and the financial sector in general, as well as the living conditions of citizens. The continuous decline in the value of the Yemeni riyal has led to rising inflation and a decrease in citizens' purchasing power, consequently increasing poverty rates. The conflict has also significantly affected the flow of foreign investments and the outflow of national capital, resulting in a decline in cash reserves.

This paper aims to propose realistic and effective strategies for rebuilding the Yemeni financial system and enhancing the role of the central bank in controlling inflation and maintaining currency stability. It also focuses on how to restore the confidence of the local and international community in the Yemeni financial system. To achieve this, interventions are needed at various levels, including institutional reforms, enhancing liquidity and reserve management, activating Islamic financial instruments, strengthening international and regional cooperation, utilizing financial technology (FinTech), building trust and managing relationships, repatriating emigrated national funds, establishing a financial and secondary market, and reducing the import bill.

The current paper concludes with a series of practical short- and long-term recommendations aimed at contributing to financial stability and driving the development process.

Keywords: Financial system building strategies, Yemeni central bank, economic stability.

المقدمة:

منذ بدء الصراع في اليمن في عام (2014)، شهد الاقتصاد اليمني تدهورًا حادًا شمل جميع جوانب الحياة الاقتصادية والمالية، حيث أدى استيلاء الحوثيون على العاصمة صنعاء، والسيطرة على مؤسسات الدولة الرئيسية إلى خلق حالة من الانهيار الاقتصادي، مما أدى إلى توقف معظم الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية، وتسبب ذلك في تدمير البنية التحتية، وتراجع إيرادات الحكومة الشرعية، مما أثر بشكل كبير على المالية العامة، ومؤسسات الدولة، وقد نتج عن ذلك انخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تقلص الاقتصاد بنسبة تقدر بـ (50%) بين عامي (2014) و(2015) قطاع النفط والغاز كان يمثل العمود الفقري للاقتصاد اليمني قبل الصراع، ففي عام (2014) كانت اليمن تنتج حوالي (127،000) برميل يوميًا، حيث شكلت صادرات النفط أكثر من (4.5) مليار دولار من إجمالي الإيرادات، لكن بعد بدء الصراع توقف الإنتاج في عدة حقول رئيسية وانخفضت الصادرات بشكل كبير، بحلول (2020)، انخفض الإنتاج إلى أقل من (50،000) برميل يوميًا، مع تراجع عائدات النفط إلى ما يقارب (700) مليون دولار سنويًا، وفي نهاية (2021) توقف تصدير النفط كلياً حتى كتابة هذه الورقة، أما الغاز الطبيعي المسال، الذي كان يوفر لليمن إيرادات سنوية تقدر بحوالي 1.5 مليار دولار، فقد توقفت صادراته تمامًا منذ بدء الحرب (البنك الدولي، (2022).

إيرادات الضرائب كانت مصدرًا هامًا لدعم ميزانية الدولة قبل الصراع، ففي عام (2014) بلغت إيرادات الضرائب حوالي (1.7) مليار دولار سنويًا، لكن منذ بدء الصراع تراجعت الإيرادات الضريبية بشكل حاد، حيث سيطر الحوثيون على معظم المناطق الحضرية التي تضم أكبر الكيانات الاقتصادية والمراكز التجارية، مما أدى إلى سيطرة الجماعة على جزء كبير من إيرادات الضرائب، بحلول عام (2021) قُدِّرت الإيرادات الضريبية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية بحوالي (400) مليون دولار فقط، مع صعوبات كبيرة في جمع الضرائب نتيجة النزاع والانقسامات الإدارية، وفي ما يتعلق بإيرادات الجمارك فقد تأثرت بشكل كبير بسبب الحرب والسيطرة الحوثية على الموانئ الرئيسية مثل ميناء الحديدة، فقبل الصراع كانت إيرادات الجمارك تشكل حوالي (1) مليار دولار سنويًا، أما بعد الصراع فقد انخفضت إيرادات الجمارك بشكل كبير بسبب الحصار والصراعات في المناطق الساحلية، تشير التقديرات إلى أن إيرادات الجمارك في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية لا تتجاوز (200 – 300) مليون دولار سنويًا، بينما تسيطر جماعة الحوثي على إيرادات الجمارك في مناطق سيطرتها بما في ذلك ميناء الحديدة، تسبب هذا التدهور الكبير في الإيرادات إلى انهيار النظام المالي والاقتصادي في البلاد، وزاد من حدة الأزمة الإنسانية التي يعيشها اليمنيون مع زيادة معدل الفقر إلى مستويات غير مسبوقة، إذ يُقدَّر أن أكثر من (80%) من السكان بحاجة إلى المساعدات الإنسانية (البنك الدولي، 2017)، (البنك المركزي اليمني – عدن، 2023).

لم تكن القطاعات الخدمية الأساسية بمنأى عن تأثيرات الصراع، فقد أثرت الحرب بشكل سلبي على قطاعي التعليم والصحة، حيث تضررت (3،600) مدرسة، ونتج عن ذلك حرمان (2.4) مليون طفل من التعليم، وتوقف شبه كامل لرواتب (160،000) معلم منذ (2016)، و ارتفعت معدلات الأمية بشكل كبير، مما يهدد مستقبل جيل كامل، أما القطاع الصحي فقد خسر حوالي (50%) من المرافق الصحية وأصبحت خارج الخدمة، مع نقص حاد في الأدوية والمعدات، و بسبب انهيار النظام الصحي، شهد اليمن تفشي أمراض كان من الممكن منعها أو علاجها بسهولة، حيث تشير التقديرات إلى أن أكثر من (2.5) مليون حالة كوليرا تم الإبلاغ عنها بين (2016) و(2021)، مع تسجيل أكثر من (4،000) وفاة، كما انتشرت أمراض أخرى مثل الدفتيريا والملاريا وحمى الضنك، و يعاني (16.2) مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، ونحو (2.3) مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد أيضاً، يأتي ذلك بالتزامن مع هجرة الكوادر الطبية المحلية بسبب انعدام الأمن والرواتب، حيث تشير التقديرات إلى أن النظام الصحي في اليمن يعتمد الآن على أقل من (50%) من القوة العاملة الطبية التي كانت متاحة قبل الصراع (البنك الدولي، 2017)، (البنك الدولي، 2017).

البنك المركزي اليمني أيضًا طالته هذه التأثيرات كما سنبين ذلك في القسم اللاحق، وبالتالي تهدف هذه الورقة إلى إبراز أهمية دور البنك المركزي في إعادة بناء الاقتصاد وتجاوز تحديات السيولة والعملة، كما تهدف إلى تقديم حلول فعّالة لإعادة بناء النظام المالي، وتعزيز دور البنك المركزي اليمني، ولتحقيق ذلك تحتوي هذه الورقة على خمسة أقسام بعد المقدمة، حيث يتحدث القسم الأول عن تأثير الصراع الحالي على البنك المركزي والقطاع المالي، والقسم الثاني عن نقص العملات الأجنبية، بينما يتحدث القسم الثالث عن دور البنك المركزي في الأزمة الحالية، ويناقش القسم الرابع استراتيجيات إعادة بناء النظام المالي في اليمن، والقسم الخامس يتناول التوصيات العملية، ومن ثم الخاتمة.

أولًا: تأثير الصراع على البنك المركزي وعلى القطاع المالي:

أثر الصراع في اليمن بشكل كبير على البنك المركزي، مما دفع إلى اتخاذ قرار بنقله إلى العاصمة المؤقتة عدن، هذا التحرك جاء مع مجموعة من التحديات، أبرزها انقسام العملة نتيجة منع الميليشيات الحوثية من تداول العملة الجديدة، وقد أسفر ذلك عن تعدد السلطات النقدية وانقسام العملة بين المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها دوليًا والمناطق الأخرى، أدى هذا الانقسام إلى تباين في قيمة العملة بين المناطق، مما أسس لوجود سوقين مختلفين للعملة المحلية، بالتزامن مع ذلك تراجعت قدرة البنك المركزي على التحكم بإدارة العملة المحلية وسوق العملات الأجنبية، ومع ضعف الرقابة المركزية، زادت المشاكل المرتبطة بتهريب الأموال، وظهور سوق سوداء قوية للعملات الأجنبية، وغياب الرقابة الفعالة إلى جانب الانقسام السياسي، وعدم الاستقرار الأمني ساهم في تقويض فعالية المؤسسات المالية، مما أعاق قدرة البنك المركزي على تنفيذ سياسات مالية موحدة أو مراقبة الأسواق بفعالية، إلى جانب ذلك تتزايد الحاجة إلى برامج تدريبية وتأهيلية لتطوير موظفي البنك المركزي اليمني لاسيما في مجالات إدارة النقد، والرقابة المصرفية، والسياسات المالية، كما أن الانقسامات السياسية والاقتصادية أدت إلى

تذبذب الإيرادات مما أثر بشكل مباشر على قدرة البنك المركزي في إدارة السيولة وتلبية احتياجات الإنفاق العام، كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تراجع حاد في قيمة الريال اليمني، حيث كان سعر صرف الدولار حوالي (215) ريالًا يمنيًا في عام (2014)، ولكنه تجاوز (1800) ريال بحلول منتصف (2024) في المناطق الحكومية، هذا الانخفاض الدراماتيكي في قيمة العملة أدى إلى تضخم كبير في الأسعار، وخاصة أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية، مما فاقم من معاناة المواطنين في بلد يعتمد بشكل كبير على الواردات.

القطاع المالي في اليمن يُعد من أضعف القطاعات في منطقة الشرق الأوسط، حتى قبل الصراع الحالي، و يواجه العديد من التحديات التي تعيق تطوره وتؤثر على دوره المحتمل في تعزيز الانتعاش الاقتصادي، من أبرز هذه التحديات ضعف الإطار التنظيمي والإشرافي الذي أدى إلى عدم فعالية تطبيق السياسات المالية، إلى جانب نقص الكفاءة في البنية التحتية المالية، مثل نظم المدفوعات ونظام المعلومات الائتمانية، كما تواجه المؤسسات المالية نقصاً في الكوادر المؤهلة لتقديم خدمات مالية حديثة، وتعاني البنوك من مشكلات هيكلية، مثل القروض المتعثرة والإقراض المفرط للأطراف ذات العلاقة، مما يؤثر على متانة ميزانياتها، حيث تشير البيانات إلى أن القروض المتعثرة بلغت (25%) من إجمالي القروض والسلفيات المقدمة من القطاع الخاص، بالإضافة إلى ذلك، فإن الوساطة المالية في اليمن ضعيفة، حيث أن غالبية السكان لا يستخدمون الخدمات المصرفية الرسمية، حيث تشير البيانات أن (6%) من السكان فقط لديهم حسابات بنكية، فيما يدخر (1%) من السكان أموالهم في البنوك، كما تعاني البنوك من ضعف في تنفيذ متطلبات رأس المال والاحتياطيات الضرورية، ومن الناحية التكنولوجية، تفتقر نظم المدفوعات الوطنية إلى البنية التحتية اللازمة لتعزيز الكفاءة والموثوقية، الأسواق المالية والثانوية غير موجودة، ولم تنشأ بعد، مما يقلل من فرص النمو المالي المستدام، أخيرًا فإن غياب سجل ائتماني قوي وفعال يعوق تعزيز الوساطة المالية وتخصيص الائتمان بشكل أكثر كفاءة، مما يحد من إمكانيات النظام المالي في دعم التنمية الاقتصادية، يمكن تلخيص التأثير الصراع على القطاع المالي بشكل عام عبر مجموعة من المؤشرات والبيانات الرقمية التي تعكس الوضع المالي المتدهور (البنك الدولي، 2017)، (صندوق النقد العربي، (2022)، (منتدى الإعلام والبحوث اليمنية (2022):

1- **انهيار قيمة الريال اليمني:** في عام (2014) كان سعر صرف الدولار الأمريكي حوالي (215) ريالًا يمنيًا، وبحلول منتصف عام (2024) تجاوز سعر الدولار (1800) ريال في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا، هذا التراجع الحاد تسبب في ارتفاع معدلات التضخم وزيادة تكلفة المعيشة، وقد تسبب ذلك في لجوء المواطنين والشركات في توسيع عملية الدولرة واستخدام العملات الأجنبية لتسوية الالتزامات.
2- **فقدان الاحتياطيات النقدية الأجنبية:** في عام (2014) كانت الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في صنعاء تبلغ حوالي (4.6) مليار دولار، هذه الاحتياطيات تعرضت للاستنزاف الشديد بعد سيطرة جماعة

الحوثي على البنك في (2016)، بحلول عام (2022)، بلغت الاحتياطيات الأجنبية تقريبًا صفر دولار، مما عرّض البلاد لأزمة حادة في توفير العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الأساسية.

3- **انهيار قيمة الأصول النقدية**: الأصول النقدية في البنوك التجارية والإسلامية، والمؤسسات المالية شهدت تراجعًا كبيرًا، كان للبنوك اليمنية أكثر من 5 مليارات دولار كأصول سائلة في (2014)، ولكن تلك الأصول تراجعت بشدة مع عدم استقرار الاقتصاد وانعدام الثقة في النظام المصرفي، وتراجع قيمة الريال اليمني، ودائع العملاء في البنوك انخفضت بنحو (80%)، خاصة بسبب نقص السيولة والقيود المفروضة على السحب والتحويلات، وقد حدث ذلك في وقت تعاني فيه البنوك من تسييل أصولها النقدية في البنك المركزي، بالإضافة إلى ذلك انخفضت الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية اليمنية من 504 مليار ريال يمني ما يعادل (2.346) مليار دولار في العام (2024)م بسعر صرف (215) للدولار الواحد إلى (971) مليار ريال يمني في (2021)م، أي ما يعادل (1000) ريال يمني للدولار الواحد.

4- **الديون الحكومية الداخلية**: تراكمت الديون الداخلية للحكومة نتيجة الاعتماد الكبير على تمويل عجز الميزانية عبر السحب من البنك المركزي، قُدّرت الديون المحلية في عام (2023) بحوالي (4) تريليونات ريال يمني، وهو ما زاد من الضغوط على السيولة المتاحة في الاقتصاد المحلي، وقد نتج عن ذلك عجز الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه القطاع المصرفي، والتي بلغت (2.502) تريليون ريال يمني، موزعة بين (1.798) تريليون ريال يمني أذون خزانة، و(704) مليار احتياطات قانونية للبنوك التجارية والإسلامية في البنك المركزي.

5- **انخفاض الإيرادات العامة**: كما ذكرنا ذلك مسبقاً، فإن الحكومة المعترف بها دوليًا شهدت تراجعًا حادًا في الإيرادات العامة، والتي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، في (2014) كانت اليمن تحقق إيرادات تصل إلى (4) مليارات دولار من تصدير النفط، بينما في (2023) شهدت الإيرادات النفطية توقف شبه تام، مما زاد من العجز المالي.

6- **تجميد الأصول**: الأصول النقدية الحكومية في الخارج، بما في ذلك الحسابات المصرفية والودائع في بنوك أجنبية، تم تجميدها أو استنزافها بسبب العوائق السياسية، كذلك توقف البنك المركزي في صنعاء عن دفع رواتب موظفي الدولة منذ (2016)، مما أدى إلى زيادة البطالة وانتشار الفقر على نطاق واسع.

7- **انخفاض التحويلات النقدية الخارجية**: تعتمد اليمن بشكل كبير على التحويلات الخارجية التي يرسلها المغتربون، والتي تُقدّر بنحو 3 مليارات دولار سنويًا، مع تزايد الضغوط المالية على المغتربين بسبب جائحة كورونا وأزمات اقتصادية عالمية أخرى، انخفضت هذه التحويلات بنسبة تتراوح بين (20- 30)، مما زاد من الضغوط على الاقتصاد المحلي.

8- **توقف القروض الدولية:** توقفت المنظمات المالية الدولية مثل صـــندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن تقديم القروض التنموية لليمن منذ بدء الصراع، هذا التعليق أدى إلى توقف المشاريع الإنمائية والاقتصادية، مما زاد من عمق الأزمة الاقتصادية.

ثانيًا: نقص العملات الأجنبية:

منذ بداية الصراع في اليمن في عام (2015)، شهدت البلاد تدهورًا حادًا في احتياطيات العملات الأجنبية، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية، العجز في ميزان المدفوعات هو أحد الأسباب الرئيسية التي تسهم في نقص العملات الأجنبية في اليمن، خاصة منذ اندلا ع الصـراع في عام (2015)، ميزان المدفوعات هو سـجل لجميع المعاملات المالية بين بلد ما وبقية العالم، ويشمل ميزان التجارة (الصادرات والواردات)، الحساب الجاري، والحساب الرأسمالي، إذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات، فهذا يعني أن البلاد تنفق على الواردات والمدفوعات الخارجية أكثر مما تكسب من الصادرات والمداخيل الخارجية، مما يؤدي إلى نقص العملات الأجنبية، فيما يلي أبرز العوامل التي تفســـر هذا العجز (البنك المركزي اليمني – عدن، (2023) (منتدى الإعلام والبحوث اليمنية، (2022) (النشرة الاقتصادية اليمنية، (2020):

1- **انخفاض صادرات النفط والغاز:** كما ذكرنا سابقًا، اليمن كان يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز كمصدر رئيسي للعملات الأجنبية قبل الحرب، كانت الصادرات النفطية تمثل حوالي (70%) من إجمالي إيرادات الدولة، ومع تدمير البنية التحتية وتعطيل الإنتاج النفطي بســـبب تهديدات الحوثيين، تراجعت الصـادرات النفطية بشـكل كبير، مما قلل من تدفق العملات الأجنبية إلى البلاد، هذا الانخفاض في الصـادرات أدى إلى اتسـاع العجز في ميزان التجارة، حيث تستمر اليمن في استيراد معظم احتياجاتها من الخارج دون أن تكون لديها القدرة على تمويل هذه الواردات من صادراتها.
2- **اعتماد كبير على الواردات:** اليمن يعتمد بشكل شبه كامل على استيراد السلع الأساسية مثل الغذاء، والأدوية، والمشـــتقات النفطية، هذا الاعتماد الكبير على الواردات يتطلب توفير كميات ضـــخمة من العملات الأجنبية لتســـديد المدفوعات الخارجية، ومع تراجع المصـــادر المحلية لتوفير النقد الأجنبي، باتت اليمن تواجه عجزًا متزايدًا في قدرتها على تمويل هذه الواردات، مما يزيد من الضـغط على ميزان المدفوعات ويؤدي إلى نقص العملات الأجنبية.
3- **تدهور القطاع السياحي والاستثماري:** قبل الصراع، كان القطاع السياحي والاستثماري في اليمن يسهم بشـكل جيد في تدفق العملات الأجنبية، ومع تفاقم الحرب، انهارت هذه القطاعات بشـكل شـبه كامل، مما أدى إلى فقدان مصـــدر مهم آخر للعملات الأجنبية، إضـــافةً إلى ذلك، توقف تدفق الاســـتثمارات الأجنبية المباشرة التي كانت تساهم في دعم ميزان المدفوعات.
4- **تراجع التحويلات المالية والاســـتثمارات الخارجية:** بالرغم من أن تحويلات المغتربين اليمنيين تشـــكل جزءًا هامًا من تدفق العملات الأجنبية، إلا أنها لا تكفي لسـد الفجوة الكبيرة التي تسـببت بها الأوضـاع

الاقتصادية المتدهورة وانخفاض الصادرات، كما أن استثمارات اليمنيين في الخارج تضاءلت بسبب الحرب وعدم الاستقرار الاقتصادي، مما قلل من تدفق العوائد المالية إلى الداخل.

5- **تراجع المساعدات الخارجية:** رغم أن اليمن لا يزال يعتمد على المساعدات الدولية بشكل كبير، إلا أن حجم هذه المساعدات ليس كافيًا لتغطية الاحتياجات الكبيرة للاقتصاد، وفي بعض الأحيان، تأتي هذه المساعدات على شكل مواد عينية أو مساعدات إنسانية، وليس في صورة نقدية يمكن استخدامها لدعم ميزان المدفوعات وتوفير العملات الأجنبية.

رابعًا: دور البنك المركزي في الأزمة:

البنك المركزي اليمني في عدن اتخذ عدة وسائل لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها اليمن، بما في ذلك التضخم، وشح العملات الصعبة، والمضاربة غير القانونية على الدولار، تتمثل أهم تلك الإجراءات في التالي (البنك المركزي اليمني – عدن، (2023):

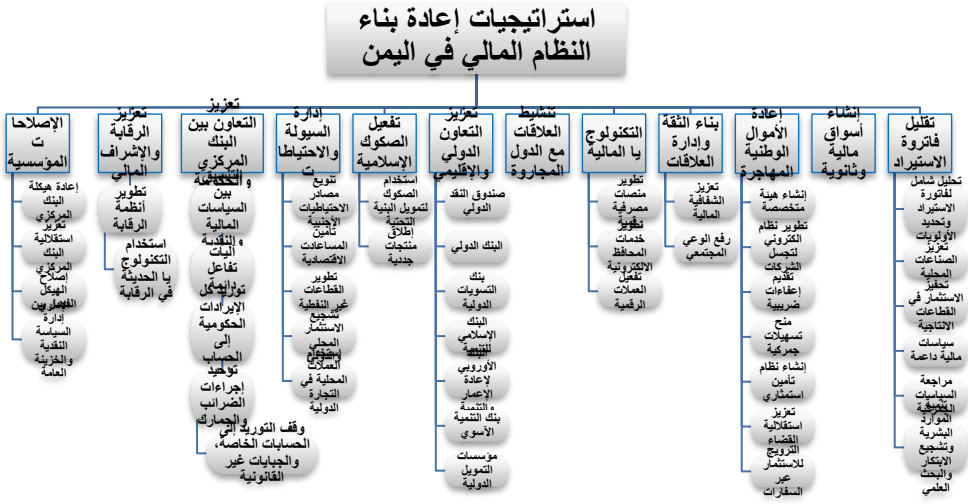
- **مزادات العملة الصعبة:** يقوم البنك المركزي اليمني بتنظيم مزادات دورية لبيع العملات الأجنبية بهدف تنظيم سوق الصرف وتقليص المضاربات، هذا الإجراء يساعد في تلبية الطلب على العملات الصعبة بشكل منتظم ومنظم.
- **السيطرة على التضخم:** يعمل البنك على تقييد السيولة عبر أدوات السياسة النقدية مثل رفع أسعار الفائدة، وتقييد التمويل الحكومي بالعجز، كما يسعى لتجنب تمويل العجز بإصدار نقدي جديد مما يساهم في الحد من التضخم.
- **الحد من محاولات تقلبات أسعار الصرف:** اتخذ البنك المركزي إجراءات تهدف للحد من التقلبات الكبيرة في سعر العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وذلك من خلال التدخل في السوق عبر ضخ العملات الأجنبية عند الحاجة.
- **الرقابة على البنوك ومحلات الصرافة:** يشدد البنك المركزي الرقابة على شركات ومحلات الصرافة والتي تساهم في المضاربة على العملة، وقد تم فرض عقوبات على الجهات التي تتلاعب بأسعار الصرف، وسحب تراخيص العديد من تلك الشركات.
- **إجراءات لمحاربة غسيل الأموال:** يتخذ البنك إجراءات لمحاربة غسيل الأموال والأنشطة المالية غير القانونية التي قد تسهم في عدم استقرار الاقتصاد.
- **استخدام أدوات التمويل الإسلامي السيادية:** يسعى البنك المركزي لاستخدام أدوات التمويل الإسلامي مثل الصكوك الإسلامية، ويستخدم حاليًا منتج عقود المضاربة، المنفذ حاليًا من خلال وحدة الصكوك والمنتجات الإسلامية، وهي وحدة مستقلة عن البنك المركزي، ووصل رأس مال المنتج إلى قرابة (270) مليار ريال يمني، ويشترك فيه قرابة 13 بنكًا، و تعتبر وسيلة لسحب السيولة من السوق وتوجيهها

للاستثمار في مشاريع حكومية دون اللجوء إلى طرق تقليدية قد تزيد من التضخم، هذه الأدوات تتناسب مع هيكلة الاقتصاد اليمني وتساعد في تلبية احتياجات السوق المالية مع مراعاة القوانين الشرعية، وفي هذا السياق قام البنك المركزي بتوقيع مذكرة انضمام لهيئة المراجعة والمحاسبة الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) في نهاية (2023)، وذلك لتعزيز قدرة البنك في تنفيذ أدوات التمويل الإسلامي السيادية.

- **الإشراف على الشبكة الموحدة للصرافين:** يقوم البنك المركزي بالإشراف على شبكة موحدة للصرافين بهدف توحيد عمليات الصرافة وتسهيل الرقابة على حركات السوق، هذه الشبكة تساهم في تنظيم سوق الصرافة ومنع عمليات المضاربة والمخالفات المالية، مما يعزز الشفافية ويسهل التحكم في حجم السيولة المتداولة.

خامسًا: استراتيجيات إعادة بناء النظام المالي في اليمن

نظرًا للوضع الاقتصادي الراهن في اليمن الذي يتسم بانهيار العملة، وشح الموارد، وغياب الاستقرار الاقتصادي، يجب أن تكون استراتيجيات إعادة بناء النظام المالي شاملة ومتعددة الجوانب، تعتمد هذه الاستراتيجيات على الإصلاحات المؤسسية، وإدارة السيولة والاحتياطيات، وإدخال الأدوات المالية الإسلامية، وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي، واستخدام التكنولوجيا المالية (FinTech)، وبناء الثقة وإدارة العلاقات، وإعادة الأموال الوطنية المهاجرة، وإنشاء سوق مالية وثانوية، وتقليل فاتورة الاستيراد، يوضح الرسم البياني أدناه استراتيجيات إعادة بناء النظام المالي في اليمن:



المصدر: من إعداد الباحث

1) الإصلاحات المؤسسية:

- **إعادة هيكلة البنك المركزي وتعزيز استقلاليته:** يُعتبر تعزيز استقلالية البنك المركزي خطوة جوهرية لضمان استجابة سريعة للأزمات، مثل تدهور العملة وارتفاع التضخم، يجب على البنك أن يعمل بشكل مستقل عن التدخلات السياسية لضمان استقراره وكفاءته في اتخاذ القرارات المالية الضرورية، مثل إدارة السيولة، ومراقبة أسعار الصرف.
- **إصلاح الهيكل الإداري:** يحتاج البنك المركزي إلى تحسين هيكله الإداري من خلال تطوير الإدارة ورفع كفاءة العاملين فيه لضمان استجابته للأزمات الاقتصادية بشكل أكثر سرعة وفعالية، هذا يشمل أيضًا تعزيز آليات اتخاذ القرارات ورفع مستوى التدريب المهني للموظفين، وتبني الخطط الاستراتيجية، وتعزيز الأبحاث العلمية، والدراسات الميدانية.
- الفصل بين إدارة السياسة النقدية وإدارة الخزينة العامة: الفصل بين إدارة السياسة النقدية وإدارة الخزينة العامة، وهي من بين أبرز استراتيجيات إعادة بناء النظام المالي في اليمن، النقطة المحورية هنا تتمثل في أن البنك المركزي اليمني يجب أن يكون مستقلاً في إدارة السياسة النقدية، مع عدم تجاوزه حدود الاقتراض المسموح بها للحكومة، والتي يجب ألا تتعدى (25%) من إيرادات الموازنة، هذه الاستراتيجية تهدف إلى منع تكرار العجز في الموازنة وضمان استقرار مالي مستدام دون الاعتماد على مصادر تمويل غير مستدامة، إن عدم الفصل بين السياسة النقدية وإدارة الخزينة العامة تؤثر بشكل على سياسات التعافي، وينتج عن ذلك زيادة التضخم، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وارتفاع الدين العام، واضعاف استقلالية البنك المركزي وبالتالي تدهور الثقة المحلية والدولية في النظام المالي لأن النظرة إلى البنك المركزي ستكون على أنه تابع للحكومة وليس مستقل.

2) تعزيز الرقابة والإشراف المالي:

- **تطوير أنظمة الرقابة:** يجب تطوير أنظمة الرقابة والإشراف على القطاع المالي لضمان استقرار وشفافية السوق، يمكن تحقيق ذلك من خلال تقوية قدرات البنك المركزي في مراقبة الأداء المالي للبنوك وشركات الصرافة، وضمان التزامها بالمعايير الدولية، مما يحد من الأنشطة غير القانونية مثل المضاربة على العملة.
- **استخدام التكنولوجيا الحديثة في الرقابة:** الاعتماد على أنظمة رقابة مالية إلكترونية، مثل قواعد بيانات موحدة وشبكات رقمية تربط جميع المؤسسات المالية، سيساعد ذلك على تحسين الشفافية ومنع التلاعب.

3) تعزيز التعاون بين البنك المركزي والحكومة:

- **التنسيق بين السياسات المالية والنقدية:** يجب تحسين التنسيق بين البنك المركزي والحكومة لضمان توافق السياسات المالية مع السياسات النقدية، هذا يساهم في تجنب تعارض القرارات الذي قد يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية، ويعزز استقرار سعر الصرف والسيولة في السوق.

- **آليات تفاعل دائمة:** إنشاء آليات مستدامة للتفاعل والتشاور بين البنك المركزي والجهات الحكومية الأخرى، مثل وزارة المالية، لضمان اتخاذ قرارات متوازنة تتعامل مع أولويات التمويل والاستثمار الحكومي دون الإضرار بالسياسات النقدية.
- **توريد كل الإيرادات الحكومية إلى الحساب العام في البنك المركزي:** هذا الإجراء يعزز الشفافية ويضمن أن جميع الإيرادات تخضع لإشراف البنك المركزي، مما يقلل من مخاطر الفساد ويضمن استخدام هذه الأموال في دعم الاقتصاد الوطني وخطط التنمية، كما يسهل إدارة السيولة العامة ويساعد في تخطيط الموازنة بشكل أفضل.
- **توحيد إجراءات الضرائب والجمارك:** توحيد الإجراءات الضريبية والجمركية يقلل من التلاعب ويسهم في بناء نظام مالي أكثر شفافية وكفاءة هذا يسهل على المستثمرين والمواطنين معرفة الالتزامات المالية المطلوبة منهم، ويعزز الثقة في النظام المالي، كما يزيد من كفاءة جمع الإيرادات.
- **وقف التوريد إلى الحسابات الخاصة:** منع توريد الإيرادات إلى حسابات خاصة يهدف إلى منع أي استخدام غير قانوني أو غير شرعي للإيرادات الحكومية، هذه الممارسة تضمن أن جميع الإيرادات توجه إلى خزينة الدولة، مما يعزز القدرة على التخطيط المالي.
- **وقف الجبايات غير القانونية:** الجبايات غير القانونية تعد مصدرًا للفساد وتقلل من إيرادات الحكومة الشرعية، وقف هذه الممارسات يساعد في خلق بيئة اقتصادية أكثر شفافية ويزيد من الثقة بين المواطنين والدولة، كما يحسن تحصيل الإيرادات بطريقة قانونية.

4) إدارة السيولة والاحتياطيات:

- **زيادة الاحتياطيات الأجنبية من خلال تنويع مصادر الاحتياطيات الأجنبية:** من الضروري تنويع مصادر الاحتياطيات الأجنبية من خلال استعادة تصدير النفط والغاز، ودعم الصادرات المحلية، لاسيما الصادرات الزراعية، وغيرها، والدخول في شراكات دولية تمويلية مع مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي أو التفاوض على منح ومساعدات من دول إقليمية، بهدف دعم الاحتياطيات النقدية وتعزيز استقرار العملة المحلية.
- **تأمين المساعدات الاقتصادية:** من خلال البحث عن مساعدات مالية طويلة الأجل من الدول المانحة والمنظمات الدولية، مع شروط ميسرة، سيضمن استمرارية توفر العملات الصعبة اللازمة لتغطية احتياجات الاستيراد الأساسية.
- **تطوير القطاعات غير النفطية:** يجب أن يشمل التنويع الاقتصادي تطوير قطاعات أخرى، مثل الزراعة، الطاقة المتجددة، والصناعات الخفيفة، هذه الاستراتيجية ستسهم في تقليل الاعتماد على العملات الأجنبية، خاصة في ظل تقلب أسعار النفط والعجز في الميزان التجاري.

- **تشجيع الاستثمار المحلي والدولي:** تحسين بيئة الأعمال من خلال تقديم حوافز للاستثمار في القطاعات الإنتاجية وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص.
- **استخدام العملات المحلية في التجارة الخارجية من خلال تطوير اتفاقيات تجارة ثنائية:** دراسة إمكانية استخدام العملة المحلية مع بعض الشركاء التجاريين الإقليميين والدوليين، بما يخفف من الضغط على الاحتياطيات الأجنبية ويعزز استقرار العملة الوطنية.

5) تفعيل الصكوك الإسلامية:

- **استخدام الصكوك الإسلامية لتمويل مشاريع البنية التحتية:** يمكن للبنك المركزي استخدام الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع حكومية وبنية تحتية كبرى، مما يساهم في تحفيز الاقتصاد المحلي من خلال التمويل غير التقليدي والمطابق للشريعة الإسلامية، كما يمكن أن تكون الصكوك الإسلامية أداة تمويل ناجحة لبعض الاحتياجات الحكومية التي تستنزف موارد الحكومة المحدودة، مثل وقود الكهرباء، والرواتب، وغيرها.
- **إطلاق منتجات جديدة تتناسب مع السوق المحلي:** تطوير منتجات مالية إسلامية مبتكرة مثل المرابحة، والإجارة، والسلم، التي تساهم في تعزيز الثقة بين المستثمرين المحليين وتشجيعهم على تمويل الاقتصاد الوطني، مع ضمان توافقها مع مبادئ الشريعة.

6) تعزيز التعاون الدولي والإقليمي:

التعاون مع المؤسسات المالية الدولية: في ظل التحديات الاقتصادية التي يوجهها اليمن، يمكن للبنك المركزي اليمني الاستفادة من توسيع علاقاته مع المؤسسات المالية الدولية لدعم الاقتصاد وتعزيز استقراره. هذه الشراكات تقدم فرصًا للحصول على تمويل، ودعم تقني، ومساعدات في تصميم السياسات النقدية والمالية. فيما يلي أهم المؤسسات المالية الدولية التي يجب على البنك المركزي توسيع علاقاته معها، وكيفية الاستفادة منها:

أ- صندوق النقد الدولي (IMF):

يمكن الاستفادة من تحسين الشراكة مع صندوق النقد الدولي في القضايا التالية:

- **برامج التمويل والاستقرار المالي:** يمكن للبنك المركزي الاستفادة من برامج الدعم المالي التي يقدمها صندوق النقد الدولي، مثل برامج تسهيل التمويل الموسع (Extended Fund Facility - EFF) أو تسهيلات النمو والحد من الفقر (PRGT)، هذه البرامج يمكن أن توفر تمويلًا قصير الأجل لدعم احتياطيات النقد الأجنبي وتحقيق استقرار في سوق الصرف.
- **الدعم الفني والتقني:** يمكن للبنك المركزي طلب دعم تقني وفني لتحسين إدارة السياسات النقدية والمالية، صندوق النقد الدولي يقدم تدريبات وخبرات لتحسين إدارة السيولة، تنظيم سعر الصرف، والتعامل مع التضخم.

- **تحسين الحوكمة والشفافية:** يسهم التعاون مع صندوق النقد الدولي في تحسين مستوى الشفافية والمساءلة في البنك المركزي، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين والمؤسسات المالية الدولية الأخرى.

ب- البنك الدولي (World Bank):

يتم الاستفادة من البنك الدولي في القضايا التالية:

- **تمويل مشروعات التنمية:** البنك الدولي يقدم تمويلًا طويل الأجل لمشروعات البنية التحتية، والزراعة، والطاقة، مما يساعد على دعم الاقتصاد وتخفيف الضغط على الاحتياطيات النقدية للبنك المركزي، هذه المشروعات تسهم في تحسين البنية التحتية الاقتصادية وتعزيز التنويع الاقتصادي.
- **برامج دعم الإصلاح المؤسسي:** يقدم البنك الدولي برامج دعم فنية تهدف إلى تحسين فعالية المؤسسات الاقتصادية، بما في ذلك البنك المركزي، هذه البرامج تساعد في تعزيز الاستقرار المالي وإصلاح الهيكل الإداري للبنك المركزي.
- **الحد من الفقر وتحسين الشمول المالي:** يمكن للبنك المركزي العمل مع البنك الدولي على برامج الشمول المالي التي تهدف إلى تعزيز وصول المواطنين إلى الخدمات المالية والمصرفية، وهو ما يعزز من الاستقرار المالي العام.

ت- بنك التسويات الدولية (BIS):

يقدم بنك التسويات الدولية البرامج التالية والتي يمكن الاستفادة منها:

- **التدريب الفني وتعزيز الكفاءة:** بنك التسويات الدولية هو مؤسسة تهتم بتقديم الدعم الفني للبنوك المركزية حول العالم، يمكن للبنك المركزي اليمني الاستفادة من تدريبات متخصصة في مجالات مثل السياسات النقدية، مراقبة النظام المالي، وتنظيم الأسواق المالية.
- **تبادل المعلومات وتحليل المخاطر:** يمكن للبنك المركزي توسيع شراكته مع بنك التسويات الدولية في مجال تبادل المعلومات حول المخاطر المالية العالمية والمحلية، مما يمكنه من تحسين استراتيجيات إدارة المخاطر.

ث- البنك الإسلامي للتنمية (IsDB):

تعتبر اليمن عضوًا في البنك الإسلامي للتنمية، وبالتالي يمكن الاستفادة من برامج البنك الإسلامي للتنمية لاسيما في البرامج التالية:

- **تمويل المشاريع والبنية التحتية:** البنك الإسلامي للتنمية يوفر تمويلًا ملائمًا للدول الأعضاء لتنفيذ مشروعات تنموية في مجالات البنية التحتية، التعليم، والصحة، البنك المركزي يمكن أن يتعاون مع هذا البنك للحصول على تمويل إسلامي لمشاريع البنية التحتية التي تعزز الاقتصاد المحلي.

- **تطوير الأدوات المالية الإسلامية:** من خلال الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية، يمكن للبنك المركزي اليمني الاستفادة من خبراته في تطوير منتجات مالية إسلامية، مثل الصكوك الإسلامية، والتي يمكن استخدامها لجذب الاستثمار المحلي والدولي وتمويل مشاريع التنمية.

ج- البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD):

يمكن الاستفادة من البنك الأوروبي في التالي:

- **الاستثمار في القطاعات الحيوية:** البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية يركز على دعم الاقتصادات التي تمر بمرحلة إعادة بناء، يمكن للبنك المركزي اليمني التعاون مع هذه المؤسسة لتقديم تمويل استثماري في قطاعات حيوية مثل الطاقة المتجددة، والزراعة، والبنية التحتية.
- **تعزيز القطاع الخاص:** البنك الأوروبي يعمل على دعم تنمية القطاع الخاص من خلال توفير التمويل الميسر والاستثمارات المباشرة، مما يمكن أن يعزز الاستقرار المالي ويزيد من فرص النمو الاقتصادي في اليمن.

ح- بنك التنمية الآسيوي (ADB):

يقدم بنك التنمية الآسيوي الكثير من البرامج المالية، من أهمها:

- **تمويل البنية التحتية والاستثمارات:** يمكن للبنك المركزي اليمني الاستفادة من الشراكة مع بنك التنمية الآسيوي للحصول على تمويل لمشاريع البنية التحتية التي تعزز النمو الاقتصادي وتساهم في تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية.
- **دعم الابتكار المالي:** بنك التنمية الآسيوي يقدم دعمًا في مجال الابتكار المالي وتقنيات التمويل، مما يساعد البنك المركزي في تطوير أدوات ومنتجات مالية مبتكرة لتعزيز السيولة والاستقرار المالي.

خ- مؤسسة التمويل الدولية (IFC):

تعتبر مؤسسة التمويل الدولية واحدة من أهم المؤسسات التي تقدم سيولة مالية، ويمكن الاستفادة من خلال التالي:

- **تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** مؤسسة التمويل الدولية تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية، يمكن للبنك المركزي اليمني العمل معها لتسهيل دخول الاستثمارات الأجنبية إلى قطاعات الاقتصاد اليمني المهمة مثل الزراعة والطاقة.
- **دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** مؤسسة التمويل الدولية تقدم تمويلًا ودعمًا فنيًا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تعد عنصرًا هامًا في تحقيق استقرار اقتصادي واسع النطاق.

7) تنشيط العلاقات مع الدول المجاورة:

يجب تنشيط التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي والدول المجاورة للاستفادة من المساعدات الاقتصادية والفنية التي تقدمها هذه الدول، كما يمكن تعزيز العلاقات التجارية الثنائية لتسهيل التبادل التجاري وتعزيز التدفقات المالية.

8) استراتيجية التكنولوجيا المالية (FinTech):

- **تطوير منصات مصرفية رقمية:** استخدام التكنولوجيا المالية لتحسين الوصول إلى الخدمات المالية، خصوصًا في المناطق التي يصعب الوصول إليها، يمكن أن يسهم في تعزيز الشمول المالي وتسهيل تحويل الأموال داخليًا وخارجيًا.
- **تطوير خدمات المحفظة الإلكترونية:** تعزيز انتشار أنظمة الدفع الإلكتروني والمحافظ الإلكترونية سيقلل الاعتماد على النقد الورقي ويساهم في مكافحة التضخم وتسهيل التدفقات النقدية.
- **تفعيل العملات الرقمية للبنك المركزي:** دراسة إصدار عملة رقمية وطنية، قد يسهم إصدار عملة رقمية للبنك المركزي في تحسين كفاءة النظام المالي وضمان سيولة أكبر في الأسواق، مع توفير آليات أكثر مرونة في إدارة النقد.

9) بناء الثقة وإدارة العلاقات:

تتمثل بناء الثقة في النظام المالي من خلال القضايا التالية:

- **تعزيز الشفافية المالية من خلال تحسين تقارير الأداء المالي:** يجب على البنك المركزي تقديم تقارير مالية دورية وشفافة تشرح بوضوح السياسات النقدية والإجراءات المتخذة لتحقيق الاستقرار المالي، بهدف تعزيز ثقة المواطنين والمستثمرين.
- **برامج التواصل المجتمعي من خلال إطلاق حملات توعية مالية:** تعزيز الوعي المجتمعي بدور البنك المركزي وأهميته في استقرار الاقتصاد من خلال برامج تعليمية وتثقيفية توضح كيفية تأثير السياسات النقدية على الحياة اليومية للمواطنين.

10) إعادة الأموال الوطنية المهاجرة وتمكينها من البيئة الاستثمارية في اليمن:

إعادة الأموال الوطنية المهاجرة إلى اليمن وتوفير بيئة استثمارية جاذبة لها تمثل جزءًا هامًا من استراتيجيات بناء النظام المالي واستقرار الاقتصاد، يتطلب ذلك خطة شاملة تعالج العقبات القائمة وتوفر الحوافز اللازمة لجذب الاستثمارات المهاجرة، وتستند إلى محاور أساسية تشمل الإصلاحات المؤسسية، تعزيز الشفافية، الحوافز المالية والضريبية، وضمانات استثمارية، وذلك على التالي:

1. تحسين البيئة الاستثمارية وتبسيط الإجراءات:

أ- إنشاء هيئة متخصصة لاستقبال وإعادة توجيه رؤوس الأموال المهاجرة تتولى مهمة التنسيق مع المستثمرين والمغتربين لتسهيل عملية إعادة رؤوس الأموال وتوفير دعم استشاري وفني للراغبين في الاستثمار، ومساعدتهم في تحليل الفرص الاقتصادية والمخاطر المحتملة.

ب- تطوير نظام إلكتروني لتسجيل الشركات وتسهيل الاستثمار، رقمنة الإجراءات لفتح وتسجيل الشركات، وتسهيل الإجراءات القانونية للمستثمرين، بما يقلل من البيروقراطية ويزيد من الشفافية، وإنشاء نافذة

موحدة إلكترونية لتقديم جميع الخدمات الحكومية المتعلقة بالاستثمار، بما في ذلك التسجيل الضريبي، تراخيص البناء، والحصول على التصاريح.

ج- تقليل التكاليف والوقت اللازم لإنشاء الأعمال من خلال مراجعة وتبسيط القوانين واللوائح التي تحد من القدرة على بدء النشاط التجاري، بما في ذلك إلغاء الرسوم المفرطة، وتبسيط إجراءات تسجيل الشركات الجديدة.

2. تقديم حوافز مالية وضريبية جاذبة للمستثمرين:

أ- تقديم إعفاءات ضريبية للمستثمرين العائدين على الأرباح لمدة محددة (3-5 سنوات)، بهدف جذب رؤوس الأموال الكبيرة التي هاجرت سابقًا، وتخفيض الضرائب على إعادة الاستثمار في مشاريع محلية أو قطاعات حيوية مثل البنية التحتية، الزراعة، والطاقة المتجددة.

ب- منح تسهيلات جمركية وتمويلية للاستيراد والتصدير المرتبط بالمشاريع الاستثمارية، مثل تخفيض الرسوم الجمركية على المعدات والمواد الخام، وتوفير تمويل منخفض الفائدة أو تقديم ضمانات من خلال البنوك المحلية بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية لدعم المشاريع الاستثمارية الكبرى.

3. ضمان الاستقرار المالي وحماية حقوق المستثمرين:

أ- إنشاء نظام تأمين استثماري وضمانات قانونية يغطي المخاطر المرتبطة بالاستثمار في اليمن، ويشمل الحماية من المخاطر السياسية، الاقتصادية، والأمنية، وتفعيل قوانين حماية الملكية الفكرية، والضمان القانوني لحقوق المستثمرين من خلال تعزيز النظام القضائي المتخصص في القضايا التجارية والاقتصادية.

ب- تعزيز استقلالية القضاء التجاري للتعامل مع النزاعات المالية والتجارية بشكل سريع وفعال، مما يعزز ثقة المستثمرين في العدالة والشفافية.

4. تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد:

أ- تحسين الحوكمة والشفافية في المؤسسات الحكومية في العمليات الحكومية المتعلقة بالاستثمار من خلال إطلاق بوابات معلومات رقمية تسمح للمستثمرين بالاطلاع على جميع الإجراءات المتعلقة بأعمالهم، وإنشاء لجان محايدة لمكافحة الفساد داخل مؤسسات الاستثمار والقطاع المالي لضمان الشفافية في جميع العمليات المتعلقة بالاستثمار.

ب- إطلاق برامج توعية وتثقيف للمستثمرين تهدف إلى تثقيف المستثمرين حول القوانين واللوائح الجديدة وفرص الاستثمار، وضمان سهولة الوصول إلى المعلومات.

5. الترويج للاستثمارات وفتح أسواق جديدة:

أ- الترويج للاستثمارات من خلال السفارات والقنصليات اليمنية في الخارج، حيث يمكن استهداف المغتربين اليمنيين والمستثمرين الأجانب، وتقديم فرص استثمارية واضحة ومعلومات دقيقة حول المناخ الاستثماري في البلاد.

ب– تشجيع الاستثمارات في القطاعات التصديرية، وخاصة الزراعة والصناعات التحويلية، مع توفير تسهيلات في التصدير وفتح أسواق جديدة بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

6. إطلاق مبادرات استثمارية استراتيجية في قطاعات حيوية:

أ– الاستثمار في البنية التحتية والطاقة المتجددة (مثل الطرق، المياه، الاتصالات) والطاقة المتجددة كقطاعين حيويين لجذب الاستثمارات الوطنية والمهاجرة، مع تقديم حوافز خاصة للاستثمار في هذه المجالات.

ب– تحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال إطلاق برامج دعم وتمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع تسهيلات خاصة للمغتربين الراغبين في الاستثمار في قطاعات تتطلب رأس مال أقل ولكن لها تأثير كبير على الاقتصاد المحلي، مثل الصناعات الغذائية أو تكنولوجيا المعلومات.

7. تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية:

أ– الاستفادة من برامج دعم المغتربين مع مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتقديم برامج دعم مالية وفنية للمغتربين الراغبين في العودة والاستثمار في اليمن.

ب– التنسيق مع مؤسسات التنمية الإقليمية والدولية مثل العمل مع البنك الإسلامي للتنمية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لتأمين تمويل استثماري ميسر في القطاعات الإنتاجية، وضمان حصول المشاريع الاستثمارية الكبرى على دعم فني ومادي.

11) العمل على إنشاء سوق مالية، وثانوية:

إن إنشاء سوق مالية و ثانوية في اليمن يمثل خطوة محورية نحو التعافي الاقتصادي وإعادة بناء النظام المالي، حيث توفر السوق المالية منصة لتجميع رؤوس الأموال من المستثمرين المحليين والدوليين من خلال إصدار الأسهم والسندات، مما يعزز قدرة الشركات والحكومة على تمويل المشاريع الكبرى وتحفيز النمو الاقتصادي، أما السوق الثانوية فستسهم في تعزيز السيولة والشفافية عبر تمكين المستثمرين من تداول الأوراق المالية بسهولة، مما يزيد من الثقة في النظام المالي، بالإضافة إلى ذلك فإن تنظيم السوق الثانوية يساعد في استقرار أسعار الأصول وتحسين تدفق رأس المال، مما يحد من التقلبات ويقلل من الضغوط التضخمية، ومن خلال هذا التنظيم المالي يمكن الحد من المضاربة غير المنظمة التي تؤثر سلبًا على قيمة العملة الوطنية، وبالتالي الحفاظ على استقرارها، وبالتالي فإن تعزيز دور السوقين في اليمن يسهم في إعادة استقطاب رؤوس الأموال المهاجرة، وضمان استدامة التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي الشامل.

12) تقليل فاتورة الاستيراد في اليمن: تعتد استراتيجية تقليل فاتورة الاستيراد أحد الركائز المهم في إعادة بناء النظام المالي والاقتصادي، حيث يمكن أن تحتوي الخطة على الخطوات التالية:

1- **تحليل فاتورة الاستيراد وتحديد الأولويات:** البدء بتحليل شامل لفاتورة الاستيراد لتحديد السلع الأكثر استيراداً والتي يمكن إنتاجها محليًا، حيث يمكن البدء بالمنتجات الأساسية مثل المواد الغذائية، الأدوية، والمواد الخام.

2- **تعزيز الصناعات المحلية**: دعم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم حوافز ضريبية، ودعم مالي وتشريعات تسهل عمل الشركات المحلية، بالإضافة إلى تقديم دعم لتكنولوجيا الإنتاج المحلي من خلال نقل التكنولوجيا والتعاون مع دول تمتلك خبرات في هذا المجال.

3- تحفيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية: تشجيع الاستثمار في القطاعات التي يمكن أن تخفض الاعتماد على الواردات، مثل الزراعة، والصناعات الغذائية، والصناعات التحويلية، بالإضافة إلى تقديم تسهيلات استثمارية، وتخفيضات ضريبية للشركات التي تستثمر في التصنيع المحلية.

4- سياسات مالية داعمة: توفير التمويل للشركات المحلية بتكلفة منخفضة من خلال برامج التمويل المتوافقة مع الشريعة، مثل الصكوك أو التمويل الإسلامي، لدعم الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، والعمل على تطوير برامج للتمويل الصغير لتمكين الشركات الصغيرة من زيادة قدرتها الإنتاجية.

5- تنمية الموارد البشرية وتشجيع الابتكار والبحث العلمي: تنمية الوارد البشرية من خلال الاستثمار في التدريب المهني لتطوير المهارات المطلوبة في التصنيع المحلي والزراعة، وإنشاء مراكز تدريب لدعم الكفاءات المحلية في القطاعات الحيوية وتقليل الحاجة لاستيراد العمالة المتخصصة، بالإضافة إلى تشجيع الابتكار والبحث العلمي عبر تخصيص موارد لدعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في القطاعات التي يمكنها تحسين الإنتاج المحلي، وتشجيع الجامعات والمراكز البحثية على تقديم حلول مبتكرة لتحديات التصنيع والزراعة.

6- **مراجعة السياسات الجمركية**: فرض سياسات جمركية تحفيزية على الواردات التي يمكن تصنيعها محليًا لتشجيع الشركات على التوجه نحو الإنتاج المحلي، وفرض ضرائب على السلع الكمالية المستوردة التي لا تعتبر أساسية للاقتصاد.

سادسًا: الخلاصة

في ظل التحديات الاقتصادية الكبيرة التي يوجهها اليمن، يمكن للبنك المركزي أن يلعب دورًا محوريًا في إعادة بناء النظام المالي وضمان استدامته، الحلول التي تتضمن إصلاحات مؤسسية، تحسين إدارة السيولة، تعزيز الرقابة على قطاع الصرافة، وتطوير أدوات التمويل الإسلامي، تمثل خطوات عملية قصيرة وطويلة الأجل لتحقيق الاستقرار المالي، إلى جانب ذلك، فإن التركيز على تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية وتبني التكنولوجيا المالية يمكن أن يساعد في تعزيز الأداء المالي العام، ومن خلال ما سبق فإن المستقبل الاقتصادي لليمن يتطلب نهجًا متعدد الجوانب يرتكز على الاستثمار في البنية التحتية، تنويع الاقتصاد، وتحقيق الشمول المالي. البنك المركزي سيكون المحرك الرئيسي لضمان الاستقرار النقدي والمالي، عبر تطوير أدوات مالية جديدة، وتبني التكنولوجيا، وبناء علاقات دولية قوية، تحقيق هذه الأهداف يتطلب التزامًا طويل الأمد واستمرارًا في العمل المشترك بين البنك المركزي، الحكومة، والمؤسسات الدولية لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي المستدام.

التوصيات:

من خلال المناقشات السابقة، توصي الدراسة الجهات ذات العلاقة، وصناع القرار بما يلي:

أولاً: توصيات قصيرة الأجل

1- **إدارة السيولة وتعزيز الاحتياطيات:** تفعيل أدوات تمويلية قصيرة الأجل مثل الصكوك الإسلامية لسحب السيولة من السوق، والعمل على زيادة الاحتياطيات النقدية الأجنبية عبر الشراكات الدولية والمنح المالية.

2- **ضبط سعر الصرف:** من تفعيل آليات التدخل في سوق الصرف لضبط المضاربة على الدولار وتقليل تذبذبات سعر الصرف، مع التركيز على الشفافية في إدارة سوق العملات الأجنبية.

3- **تعزيز الرقابة على شركات الصرافة:** اتخاذ خطوات سريعة لتنظيم قطاع الصرافة، بما في ذلك إغلاق الشركات غير المرخصة وتعزيز الإشراف على الأنشطة المالية في هذا القطاع لضمان الشفافية والالتزام بالقوانين.

4- **تحسين الكفاءة الداخلية للبنك المركزي:** البدء في برامج تدريب وتأهيل للموظفين لرفع كفاءاتهم في التعامل مع الأزمات الاقتصادية وإدارة النقد والسياسات المالية.

ثانياً: توصيات طويلة الأجل:

1- **إعادة هيكلة البنك المركزي:** العمل على إصلاح هيكلي للبنك المركزي بما يعزز من استقلاليته وفعاليته في اتخاذ القرارات النقدية، مع ضمان تفاعل أفضل مع الحكومة.

2- **تنويع الاقتصاد:** تطوير خطة طويلة الأجل لتنويع الاقتصاد اليمني والحد من الاعتماد على العملات الأجنبية، عبر تعزيز القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والطاقة المتجددة.

3- **إدخال أدوات التمويل الإسلامي:** تفعيل الأدوات المالية الإسلامية مثل الصكوك الإسلامية كوسيلة لتمويل المشاريع الكبرى والبنية التحتية، مما يعزز من استقرار السيولة ويوفر خيارات تمويل إضافية.

4- **تعزيز التكنولوجيا المالية (FinTech):** تعزيز استخدام التقنيات المالية لتحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية الرقمية، وتطوير نظم الدفع الإلكترونية لتسهيل التحويلات المالية وضمان كفاءة النظام المالي.

5- **بناء الشفافية المالية:** تطوير نظم شفافة للتقارير المالية على مستوى البنك المركزي والقطاع المالي، لتقليل المخاطر المالية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

6- **وضع خطة واقعية لإعادة الأموال الوطنية المهاجرة من خلال:** إنشاء هيئة متخصصة لاستقبال وإعادة توجيه رؤوس الأموال المهاجرة، تطوير نظام إلكتروني لتسجيل الشركات وتسهيل الاستثمار، وتقديم حوافز مالية وضريبية جاذبة للمستثمرين، وضمان الاستقرار المالي وحماية حقوق المستثمرين، و إنشاء نظام تأمين استثماري وضمانات قانونية، وتعزيز استقلالية القضاء التجاري للتعامل مع النزاعات المالية والتجارية

بشكل سريع وفعال، مما يعزز ثقة المستثمرين في العدالة والشفافية، وتعزيز الشفافية ومحاربة الفساد، وتحسين الحوكمة والشفافية في المؤسسات الحكومية ، والترويج للاستثمارات من خلال السفارات والقنصليات اليمنية في الخارج، حيث يمكن استهداف المغتربين اليمنيين.

7- العمل على إنشاء سوق المالية، والثانوية.

8- تقليل فاتورة الاستيراد من خلال خطة شاملة تقوم على دعم الصناعات والانتاج المحلي.

مراجع الدراسة:

منتدى الإعلام والبحوث اليمنية، النقد والغذاء، تعزيز الأرصدة، (2022)، https://www.merforum.net

البنك الدولي. (2017). الأولويات العاجلة لتعافي قطاع التعليم بعد الصراع في اليمن. مجموعة البنك الدولي. ttps://documents.worldbank.org/curated/en/882961508406010184 pdf/1 20528-REPLACEMENT-ARABIC-Yemen-Education-/4 Policy-CLEAN-Fi nal.pdf

البنك الدولي، (2017)، الأولويات العاجلة للتعافي الدولي بعد انتهاء الصرع في القطاع الصحي. مجموعة البنك الدولي.
https://documents.worldbank.org/curated/en/510351508409001324/pdf/120530-REPLACEMENT-ARABIC-Yemen-Health-Policy-Note-Input-to-PN-4-CLEAN-ea-Final.pdf

البنك الدولي، (2017)، التحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية خلال الفترة المبكرة من مرحلة الصراع في اليمن. البنك الدولي.
https://documents.worldbank.org/curated/en/110051508409189435/pdf/120538-REPLACEMENT-ARABIC-Yemen-Policy-Note-2-edited-final-clean--35 clean-Final.pdf

البنك الدولي. (2017، مايو). جاهزية القطاع الخاص للمساهمة في إعادة الإعمار والتعافي في اليمن، https://documents1.worldbank.org/curated/en/502631508411670729/pdf/120538-REPLACEMENT-ARABIC-Yemen-PN-No-3-Edited-SS-Final.pdf .

النشرة الاقتصادية اليمنية، (2020)، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/9500

صندوق النقد العربي، ((2022))، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

البنك الدولي، (2022) Yemen Economic Memorandum.

البنك المركزي اليمني – عدن. ((2023)). التطورات النقدية والمالية. الإدارة العامة للبحوث والإحصاء.

Addison، T.، Chowdhury، A. R.، & Murshed، S. M. (2003). Bypassing the Sapping Effects of Conflict: Rebuilding Financial and Physical ،Infrastructure in Conflict-Affected Countries. World Development https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2003.06.013 .1854-1833 ،(11)31

Rebuilding the Financial Architecture: What needs to be done to strengthen financial regulation and supervision? (2009). International .Monetary Fund. External Relations Dept https://doi.org/10.5089/9781451953756.022

.Collier، P.، Elliott، V. L.، Hegre، H.، Hoeffler، A.، Reynal-Querol، M Sambanis، N. (2003). Breaking the Conflict Trap: Civil War and .Development Policy. World Bank and Oxford University Press https://doi.org/10.1596/0-8213-5481-7

Ghura، D.، & Mercereau، B. (2004). Political Instability and Financial Development. IMF Working Paper No. 04/189. International Monetary Fund. https://doi.org/10.5089/9781451859864.001

.Hoeffler، A.، & Reynal-Querol، M. (2003). Measuring the Costs of Conflict .World Bank Policy Research Working Paper No. 2921 https://doi.org/10.1596/1813-9450-2921

Menkhaus، K. (2003). State Collapse in Somalia: Second Thoughts. Review .of African Political Economy، 30(97)، 405-422 https://doi.org/10.1080/03056244.2003.9659782

:Addison، T.، & Murshed، S. M. (2001). From Conflict to Reconstruction ،Reviving the Social Contract. Discussion Paper No. 2001/48 United Nations University. https://doi.org/10.2139/ssrn.297489

El-Bialy، N. (2019). Post-Conflict Reconstruction in Financial Systems: The Role of the Banking Sector in Stabilizing Conflict Regions. Journal .of Conflict Transformation and Security، 9(2)، 33-48

Gupta، S.، Clements، B.، hattacharya، R.، & Chakravarti، S. (2004). Fiscal Consequences of Armed Conflict and Terrorism in Low- and ،Middle-Income Countries. European Journal of Political Economy https://doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2003.12.007 .421-403 ،(2)20

.Hallegatte، S. ((2014)). Economic resilience: Definition and measurement .The World Bank، Office of the Chief Economist

Caprio، G.، & Honohan، P. (2001). Finance for growth: Policy choices in a volatile world. *World Bank*. https://doi.org/10.1596/978-0-8213-7-5078

Laeven، L.، & Valencia، F. (2013). Systemic banking crises database. *IMF Economic Review*، 61(2)، 225-270 https://doi.org/10.1057/imfer.2013.12